

Distr.: General  
30 June 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## تقرير عن اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد المعقود في فيينا، من 14 إلى 16 حزيران/يونيه 2023

### أولاً - مقدمة

1- قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/3، أن ينشئ فريقاً عاملاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية مؤقتاً بغية تقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد. وقرر المؤتمر أن يضطلع الفريق العامل بالمهام التالية:

- (أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛
- (ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛
- (ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛
- (د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.

2- وطلب المؤتمر، في قراره 1/6، إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.

3- وتماشياً مع قراري المؤتمر 3/9 و6/9، فالمواضيع المطروحة للمناقشة في الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد هي: "الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون"، و"تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في مجال منع الفساد ومكافحته"، و"الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد".

### ثانياً - تنظيم الاجتماع

#### ألف - افتتاح الاجتماع

4- عقد الفريق العامل اجتماعه الرابع عشر، برئاسة عمرو عادل حسني (مصر)، الرئيس المعين للمؤتمر في دورته التاسعة، في فيينا من 14 إلى 16 حزيران/يونيه 2023.



- 5- ونظر الفريق العامل في البندين 2 و3 من جدول أعماله بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ.
- 6- وأشار الرئيس، لدى افتتاح الاجتماع، إلى القرارات 2/3 و3/9 و6/9 ورحب بالتزام الدول الأطراف وجهودها الرامية إلى تزويد الأمانة، بوصفها مرصداً دولياً، بمعلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد.

## باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- 7- أقر الفريق العامل، في 14 حزيران/يونيه، جدول الأعمال التالي:
- 1- المسائل التنظيمية:
- (أ) افتتاح الاجتماع؛
- (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 2- تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة<sup>(1)</sup>:
- (أ) مناقشات مواضيعية بشأن الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد:
- '1' الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون؛
- '2' تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته؛
- '3' الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد؛
- (ب) توصيات أخرى.
- 3- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي<sup>(2)</sup>.
- 4- الأولويات في المستقبل.
- 5- اعتماد التقرير.

## جيم - الحضور

- 8- مُنَّلت في الدورة الدولية التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا،

(1) القرار 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد"؛ والقرار 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد".

(2) نوقش البند 3 من جدول الأعمال بالاشتراك مع البند 6 من جدول أعمال فريق استعراض التنفيذ، وهو يرد في تقرير فريق استعراض التنفيذ عن دورته الرابعة عشرة المعقودة في فيينا في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2023.

جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، دولة فلسطين، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيشيل، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

9- ومثّل في الاجتماع الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

10- وأجاز المؤتمر، وفقا للقاعدة 2 من قراره 5/4، دعوة المنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى المشاركة في اجتماعات الفريق العامل.

11- وبناء على ذلك، مُثلت بمراقبين وحدات الأمانة العامة وصناديقها وبرامجها والوكالات المتخصصة التالية وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمة التالية المنشأة بموجب معاهدة دولية والمعاهد التالية التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة السلام، المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، معهد بازل المعني بالحوكمة، كلية علم القانون الجنائي التابعة لجامعة بكين التربوية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

12- ومثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية بمراقبين: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، المنظمة الدولية لقانون التنمية، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الاتحاد البرلماني الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد.

13- ومثّل في الاجتماع أيضا نظام مالطة ذو السيادة المستقلة، وهو كيان لديه مكتب مراقب دائم في مقر الأمم المتحدة.

## ثالثا- تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة

### ألف- مناقشات مواضيعية بشأن الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد

#### 1- الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون

14- قدّم الرئيس عرضا تمهيديا للبند 2 (أ) '1' المعنون "الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون"، ودعا المشاركين إلى تقديم ملاحظاتهم وتعليقاتهم بعد العرض الاستهلاكي المقدم من ممثلة للأمانة.

15- وقدم ممثل للأمانة ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بأوجه الترابط بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون (CAC/COSP/WG.4/2023/3)، وأشار إلى أن ردود الدول الأطراف التي جرى تلقيها بعد الموعد النهائي المحدد في 9 آذار/مارس 2023 قد نُشرت على صفحة الفريق العامل على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، وأدرجت في الموقع الشبكي المواضيعي الذي أنشأته

الأمانة. وشكر ممثل الأمانة الدول الأطراف التي قدمت معلومات عن الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون المتبعة إزاء الفساد. وقد شكّلت هذه المعلومات أساساً لورقة المعلومات الأساسية.

16- وقد بينت التقارير التي تلقتها الأمانة طائفة متنوعة من النهج والتحديات والفرص التي تسفر عنها الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون المتبعة إزاء الفساد. وقد أفادت الدول الأطراف بوضع آليات وإجراءات للتنسيق بغرض تعظيم أثر تلك النهج. وقد أنشئت بعض آليات التنسيق وفقاً للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، في حين أنشئت آليات أخرى بصورة مستقلة. وأشارت الدول الأطراف أيضاً إلى وجود تحديات فيما يتعلق بضمان التنسيق وتبادل المعلومات بين أجهزة منع الفساد وسلطات إنفاذ القانون، لا سيما في معالجة الروابط القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة الخطيرة والمنظمة. وأقرت الدول الأطراف بدور جهود التوعية والتثقيف المعززة وآليات الإبلاغ الفعالة، مما أدى إلى تدابير أكثر فاعلية لإنفاذ القانون.

17- وقدمت مناظرة من ألبانيا عرضاً إيضاحياً عن التحسينات التي طرأت على الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في حكومة بلدها، الذي جاء نتيجة للانضمام إلى اتفاقيات مكافحة الفساد وإلى إصلاح النظام القضائي. وعرضت بإيجاز هيكل الاستراتيجية الجامعة لمكافحة الفساد وخطة العمل للفترة 2020-2023، التي تتضمن أحكاماً بشأن التوعية العامة ومنع الفساد وقمعه. وسلطت الضوء على دور المنسق الوطني لمكافحة الفساد، الذي يعهد إليه بالمسؤوليات والمهام المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته، فضلاً عن التنسيق بين مختلف المؤسسات الوطنية في تعزيز أوجه التآزر بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون. وتناولت أيضاً بالنقصان المبادرات والشبكات والمشاريع العابرة للحدود لمكافحة الفساد التي تشارك فيها ألبانيا من أجل تعزيز التعاون الدولي.

18- وقدم مناظر من إكوادور عرضاً إيضاحياً عن منهجية للتشخيص الذاتي تهدف إلى وضع خريطة لمخاطر الفساد المؤسسي والتخفيف من أثره، اعتمدها أمانة السياسة العامة لمكافحة الفساد في بلده في عام 2023. ومكنت هذه المنهجية الموظفين العموميين من استبانة مخاطر الفساد في جميع عمليات مؤسساتهم. وأتاحت البيانات التي جُمعت باستخدام هذه المنهجية، سواء من المعلومات المتاحة للجمهور أو من الإدارة العمومية، إنشاء أطر تحليلية. ونتيجة لذلك، يمكن استبانة إشارات الإنذار المبكر المتعلقة بالفساد، مما يسهم في الجهود الوقائية وجهود إنفاذ القانون. كما سلط المتكلم الضوء على أهمية تثقيف الأجيال الحالية والمقبلة باعتباره الوسيلة الأولى والأكثر دوماً للقضاء على الفساد. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعدت أمانة السياسة العامة لمكافحة الفساد دورة افتراضية عن الأخلاقيات والنزاهة والشفافية في الإدارة العمومية، تهدف إلى تعزيز ثقافة النزاهة بين الموظفين العموميين.

19- وأشار مناظر من النمسا إلى إنشاء المكتب الاتحادي لمكافحة الفساد في عام 2010، الذي عهد إليه بمهام الوقاية وإنفاذ القانون. وأشار إلى أن المكتب الاتحادي لمكافحة الفساد يقوم بتحليل جرائم الفساد ووضع تدابير وقائية مصممة خصيصاً في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وهو مكلف أيضاً بالتحقيق في ادعاءات الفساد من خلال دائرة إنفاذ القانون التنفيذية التابعة له. وذكر المتكلم أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المعتمدة في عام 2018 قد وضعت بمشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وأشار أيضاً إلى أنها تتضمن إطاراً استراتيجياً وخطط عمل وآلية للرصد والتقييم. ويتولى المكتب الاتحادي لمكافحة الفساد أيضاً مسؤولية تنظيم دورات تدريبية وأنشطة للتوعية، من ضمنها تنظيم دورات لمكافحة الفساد للموظفين العموميين العاملين في وزارة الداخلية.

20- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثير عدد من المسائل المتعلقة بالروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون المتبعة إزاء الفساد. وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية الدور الذي يؤديه التثقيف وإدكاء الوعي في التشجيع على الإبلاغ عن الفساد إلى أجهزة منع الفساد وأجهزة إنفاذ القانون المناسبة. ووصف عدة متكلمين أيضاً التدابير

المتخذة لتعزيز التنقيف في مجال مكافحة الفساد في المرحلتين الابتدائية والثانوية ولإشراك المجتمعات المحلية بغية تعزيز ثقافة النزاهة. كما شددوا على أهمية وجود آليات فعالة لتشجيع الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين.

21- ووصف المتكلمون وضع تدابير وسياسات وإجراءات لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والاستخبارات بين هيئات مكافحة الفساد الوقائية وسلطات إنفاذ القانون، لا سيما في سياق التحقيق في الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال. وفي بعض الحالات، لوحظ أن اشتراطات تبادل المعلومات والاستخبارات تكون بموجب القانون، بينما تكون في حالات أخرى على سبيل الممارسة المعتادة. ووصف بعض المتكلمين أيضا الكيفية التي ساعد بها استخدام التكنولوجيا ومنصات الإنترنت في تيسير توفير المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك التصريحات بالموجودات وتضارب المصالح بالنسبة للموظفين العموميين والإبلاغ عن الاشتباه في وقوع فساد.

22- وأبلغ متكلمون عن التدابير المتخذة لتعزيز أوجه التآزر بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون من خلال إنشاء هيئات متخصصة في مكافحة الفساد يعهد إليها بولاية مزدوجة. وأشار إلى أن الوحدات داخل هذه الهيئات، مثل مراكز المعرفة ومراكز الردع، تساعد على تعزيز أوجه التآزر هذه. وأشار أيضا إلى أن الهيئات المتخصصة المسؤولة عن الاستعراض المنتظم لمخاطر الفساد ومواطن الضعف المتعلقة به واستبانتها، بسبل منها عمليات مراجعة في مجال مكافحة الفساد، تخدم الأهداف الوقائية والقمعية في مكافحة الفساد. وأشار أحد المتكلمين إلى أن عمليات المراجعة في مجال مكافحة الفساد التي تجريها سلطات إنفاذ القانون أثبتت فاعليتها في استبانة الأنشطة غير النظامية والفاصلة في المؤسسات العمومية. وبعد تقييم هذه النهج المتكاملة، تبين أن النزاهة والشفافية والفعالية العامة لمؤسسات القطاع العام قد تعززت.

23- وأشار بعض المتكلمين إلى فائدة الاستراتيجيات أو السياسات الوطنية لمكافحة الفساد في ضمان اتباع نهج شامل إزاء النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون من أجل ردع الفساد ومنعه. وشددوا على الحاجة إلى رصد قاعدة البيانات على نحو موضوعي وتقييم هذه الاستراتيجيات من أجل تعزيز فاعليتها ومرونة تنفيذها. وأشار بعض المتكلمين إلى الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الأنشطة الإجرامية الخطيرة، بما فيها الجريمة المنظمة والإرهاب، وأضافوا أن هذه الصلات تعزز تلك الحاجة إلى اتباع نهج شاملة لمنع الفساد والتحقيق فيه.

24- وشكر الرئيس المتكلمين على مشاركتهم النشطة في المناقشات.

## 2- تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته

25- قدّم الرئيس عرضاً تمهيدياً للبند 2 (أ) '2'، المعنون "تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته"، ودعا المشاركين إلى الإدلاء بملاحظاتهم وتعليقاتهم في أعقاب العرض الاستهلاكي الذي قدمته ممثلة للأمانة والعروض الإيضاحية التي قدمها المناظرون.

26- وعرضت ممثلة للأمانة ورقة المعلومات الأساسية بشأن تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته (CAC/COSP/WG.4/2023/4)، وشكرت الدول الأطراف التي قدمت معلومات شكلت الأساس لتلك الوثيقة. وأشارت الممثلة إلى أن الدول الأطراف قد قدمت معلومات عن طائفة واسعة من الممارسات والإجراءات والمبادرات الرامية إلى تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته، وتعزيز استقلالها وقدرتها على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وأكدت كذلك على أن الدول الأطراف شددت على أهمية تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والعالمي بين السلطات المعنية بمنع الفساد ومكافحته وضرورة تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أداء وظائفها أثناء الأزمات وحالات الطوارئ.

27- وأكدت التقارير التي تلقتها الأمانة على الدور الهام الذي تؤديه الهيئات الحكومية الدولية والهيئات الإقليمية، مثل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ومنظماتها الإقليمية والرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد، في تعزيز التعاون عبر الحدود فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وبين تلك الأجهزة والهيئات المعنية بمكافحة الفساد.

28- ووصف مناظر من الإمارات العربية المتحدة كيف سمح الاستقلال المالي والإداري لديوان المحاسبة في بلده بالاضطلاع بوظائفه دون تأثير غير مشروع. وأبرز أن ديوان المحاسبة يتولى المسؤولية عن ضمان الامتثال للاتفاقية، وأنه اقترح، بصفته تلك، اعتماد تشريعات وسياسات متعلقة بمنع الفساد ومكافحته أو تحديث القائم منها. كما أكد أن ديوان المحاسبة تلقى بلاغات عن أفعال فساد ومخالفات مالية وأنه اتخذ إجراءات بشأنها مع ضمان السرية وحماية المبلغين. وقدم المناظر معلومات عن آليات التنسيق الوطنية المشتركة بين الوكالات وعن مشاركة بلده في أعمال المنظمات التي تروج للتعاون الدولي على منع الفساد ومكافحته، مثل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. واختتم عرضه بالإشادة ببرنامج إعلان أبوظبي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الذي تموله الإمارات العربية المتحدة، وبالمساهمة التي قدمها في تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته وفي تعزيز التعاون فيما بينها ومع السلطات المعنية بمكافحة الفساد وشجع الدول الأطراف الأخرى على الاستفادة في هذا الصدد من الدليل العملي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته.

29- وعرضت مناظرة من شيلي سياسة منع الفساد ومكافحته التي تتبعها منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وهي منظمة إقليمية تابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وقد وضعت تلك السياسة بالتشاور مع المواطنين واستناداً إلى دراسة أولية عن قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على منع الفساد ومكافحته، وعن ولايات تلك الأجهزة ومواردها وخبراتها. وقد رأت تلك الدراسة أنه ينبغي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إضافة إلى أداء وظائف مراجعة الحسابات، أن تعزز النزاهة وأن تبني قدرات القطاع العام، وأن تقدم آراء قانونية، وأن تستبين الممارسات الجيدة، وأن تنشئ آليات للإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، وأن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ونتيجة لتلك الدراسة، أصدرت منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة 84 توصية لأعضائها حول كيفية تعزيز الضوابط الخارجية، وبناء قدرات القطاع العام، ودعم التحول الرقمي وتعزيز مشاركة المجتمع، ووضعت آلية متابعة لكل عضو من أعضائها بغرض رصد تنفيذ تلك التوصيات.

30- وبيّن مناظر من ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي كيف أن عدد وحجم المنح والإعانات المقدمة في إطار ميزانية الاتحاد الأوروبي ينطوي على مخاطر احتيال. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي قد وضع نظاماً يوازن بين الحاجة إلى الرقابة الداخلية وعمليات مراجعة الحسابات من أجل حماية ميزانيته والتكاليف الكبيرة التي ينطوي عليها إجراء عمليات المراجعة تلك. وشدد على أهمية الشفافية والنشر المنتظم للنتائج واستغلال التطورات التكنولوجية التي تساعد على كشف المخالفات وتيسر عمل موظفي الرقابة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين. وأشار إلى أن هيئات مكافحة الفساد التابعة للاتحاد الأوروبي، بما فيها المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، تخضع لديوان المحاسبة الأوروبي، ونوه ببرامج مراجعة الأقران للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وأشار أيضاً إلى أهمية فرض جزاءات، مثل إدراج شركات في قائمة سوداء تمنعها من المشاركة في المناقصات العمومية، وبيّن أن إنشاء مكتب المدعي العام الأوروبي قد حسّن فعالية وسرعة إنفاذ الجزاءات المفروضة على مرتكبي جرائم احتيال متعلقة بميزانية الاتحاد الأوروبي.

31- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد متكلمون على أن الاستقلالية القانونية والمالية والعملياتية شرط أساسي لفعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وأن التدابير الرامية إلى تعزيز استقلاليتها تشمل طول مدة شغل مناصب رؤساء المؤسسات، وتعيينهم من قبل رؤساء الدول بناء على توصية من البرلمانات أو الهيئات التشريعية. وأكد عدة متكلمين على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قدمت أيضاً مساهمات مهمة في تعزيز الشفافية من خلال نشرها للتقارير السنوية ونتائج مراجعة الحسابات، مما سمح بإجراء مناقشات عامة مفتوحة في أوساط وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والأوساط الأكاديمية والعلمية.

32- وقدم متكلمون معلومات عن أطر مراجعة الحسابات المعتمدة لديهم وسلطوا الضوء على الإصلاحات الأخيرة الرامية إلى تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة واستقلاليتها وفعاليتها وتعزيز تعاونها مع الهيئات المعنية بمكافحة الفساد. وأشار متكلمون إلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بالإضافة إلى عمليات مراجعة الحسابات، قد وسعت نطاق عملها ليشمل عمليات مراجعة للأداء والمراجعة المحاسبية القضائية، والعمليات والقطاعات والوكالات الضعيفة، والشركات المملوكة للدولة، والسلطات التي تدير مبالغ كبيرة من الأموال العمومية والبرامج المتعلقة بالبيئة والتعليم والتخفيف من حدة الفقر، مما أسهم في زيادة المساءلة والشفافية في إدارة الموارد العمومية. وشدد متكلمون على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قد تلقت معلومات عن عمليات اشتراء وكذلك عن تمويل أحزاب سياسية وحملات انتخابية ورصدت تلك المعلومات ونشرتها.

33- وأكد متكلمون على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قد ساهمت في تعزيز المساءلة من خلال إصدار توصيات ورصد تنفيذها ومن خلال فرض عقوبات أو التوصية بها مثل حرمان الشركات المسؤولة عن أفعال فساد والمتعاقدين معها من الباطن من المشاركة في مناقصات الاشتراء العمومي. وردا على بعض الأسئلة، دعا مناظرون الحكومات إلى زيادة الاستفادة من المعارف والتقارير الفنية التي تصدرها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للاسترشاد بها في عملية صنع القرارات ووضع السياسات القائمة على تقييم المخاطر.

34- وأشار عدة متكلمين إلى أهمية التعاون الفعال بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والسلطات الأخرى، بما في ذلك السلطات الوقائية وسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية. وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية مبادرات النوعية وبناء القدرات وأبرزوا مزايا تنظيم دورات وبرامج شاملة ومستمرة للتعلم والتدريب. وشدد عدة متكلمين على الدور الهام الذي تؤديه المنظمات والمعايير الدولية، وأشاروا إلى أن إشراك سلطات مكافحة الفساد ومراجعة الحسابات في المحافل الدولية، بما فيها المؤتمر، أمر أساسي لتعزيز التعاون واستبانة التحديات المشتركة والتصدي لها وتبادل الممارسات الجيدة من أجل تحسين منع الفساد ومكافحته. وأشارت إحدى المتكلمات إلى المبادئ الرفيعة المستوى بشأن تعزيز دور مراجعة الحسابات في التصدي للفساد، التي اعتمدها مجموعة العشرين في عام 2022.

### 3- الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد

35- عرض الرئيس البند 2 (أ) '3' المعنون "الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد".

36- وعرضت ممثلة للأمانة ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد (CAC/COSP/WG.4/2023/2) وشكرت الدول الأطراف على المعلومات المقدمة التي شكلت الأساس للوثيقة والتي أظهرت اتجاهها متزايداً نحو إجراء تقييمات دورية لتدابير مكافحة الفساد، على الرغم من تباين هدف هذه التقييمات وتقديم معلومات محدودة عن المنهجيات والعمليات المعتمدة. وأشارت الردود إلى أن جميع الدول الأطراف المبلغة قد اعتمدت إما تشريعات

أو سياسات تنص على إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية المتعلقة بمكافحة الفساد، وإن كان معظم تلك التقييمات يهدف إلى تقييم مدى تنفيذ تلك الصكوك والتدابير بدلا من تقدير فعاليتها وأثرها. وبوجه عام، جسدت الردود طائفة متنوعة من المعايير والمنهجيات والأدوات الدولية التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف في إجراء هذه التقييمات.

37- وأوجز مناظر من مصر المنهجية التي يعتمد عليها بلده لرصد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي استقادت من الخبرة الدولية ويشارك فيها 104 جهات اتصال في مختلف الوزارات والمحافظات والجامعات وأجهزة إنفاذ القانون وغيرها من الكيانات. ووصف النهج التشاركي الذي اتبع في عام 2022 في وضع الاستراتيجية الجديدة للفترة 2023-2030 وأشار إلى أن التقرير النهائي عن تنفيذها سينشر ويوزع على نطاق واسع. وأوضح المناظر أنه قد وُضع نظام إلكتروني لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة. واختتم كلمته بتقديم معلومات عن الممارسات المعتمدة لتقييم أثر قوانين مكافحة الفساد.

38- وأوجز مناظر من إيطاليا النهج المؤلف من مستويين الذي تتبعه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتقييم ورصد تنفيذ خطتها الوطنية الأخيرة لمكافحة الفساد على المستوى المركزي وخطط النزاهة على مستوى البلديات. وأوضح المناظر أن الخطة الوطنية لمكافحة الفساد تتضمن مؤشرات وأهدافا تمكن من قياس مدى تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتتضمن خطط النزاهة على مستوى البلديات، التي تستند إلى الخطة الوطنية لمكافحة الفساد، أهدافا ومؤشرات قياس وقيما مستهدفة لمخاطر الفساد تخص كل إدارة أو هيئة محلية، وتحدد مسؤوليات وجدول زمنية لتحقيق الأهداف. وأشار إلى أن المؤشرات خاصة بكل قطاع. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالاشتراء العمومي، هناك مؤشرات بشأن تجزئة العقود وانحراف التكلفة، يتعين استخدامها على الصعيدين الوطني والمحلي. وأشار المتكلم إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ما فتئت تعمل على أداة برمجية المتابعة المتاحة عبر الإنترنت، التي تجمع أهداف ومؤشرات الخطط على المستوى المركزي وعلى مستوى البلديات، ويمكن استخدامها لاستبانة الاتجاهات والتنبيه للمخاطر وتقديم الإنذارات المبكرة، وتتسنى بذلك مؤشرات قائمة على الأدلة لقياس فعالية تدابير مكافحة الفساد.

39- وعرض مناظر من جمهورية كوريا منهجية التقييم الشامل للنزاهة التي اعتمدها مؤخرا اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحدائق المدنية. ودمجت المنهجية الجديدة شكلين من التقييم: تقييم النزاهة وتقييم مبادرة مكافحة الفساد، اللذان يستندان إلى دراسات استقصائية تجرى ضمن طائفة من الجهات الفاعلة بشأن تصوراتها وخبراتها العملية في تلقي الخدمات من مؤسسات عمومية محددة، ويشملان تقييمات نوعية وكمية لجهود مكافحة الفساد التي تبذلها المؤسسات العمومية. وحُسب التصنيف العام لرتبة كل مؤسسة من خلال جمع النقاط التي حصلت عليها بالنسبة لمستويات النزاهة المتصورة والمشاهدة عمليا ولجهود مكافحة الفساد، وطرح نقاط مقابل أي حالة فساد. وأوضح المتكلم أن هذا النهج يهدف إلى توفير تحليل أدق لمستويات الفساد في المؤسسات العمومية، ويعزز بالتالي فعالية تدابير مكافحة الفساد في القطاع العام.

40- وقدمت مناظر من جمهورية مولدوفا عرضا عن منهجية التحسين من أجل مكافحة الفساد لتقييمات التشريعات والنزاهة المؤسسية. وأوضحت أن منهجية التحسين لمشاريع القوانين المعيارية استُحدثت وجُعِلت إلزامية في عام 2016. وفي عام 2021، حُدِد ما مجموعه 555 2 من أوجه الضعف أمام الفساد في مشاريع القوانين، بما في ذلك عدم الوضوح في الإجراءات الإدارية والصياغة الغامضة التي تترك مجالا للتأويل. وقد عولجت أوجه الضعف هذه بإصدار توصيات يتم التحقق من تنفيذها من خلال نظام إلكتروني يقارن مشروع النص بالقانون الصادر. وأوضحت المتكلمة أيضا أن تقييمات النزاهة المؤسسية تجرى لاستبانة التحديات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على نزاهة كيانات القطاع العام. وبعد ذلك تصدر توصيات للمؤسسات التي تم تقييمها، وتدمج في خططها المتعلقة بالنزاهة، ويتحقق المركز الوطني لمكافحة الفساد من تنفيذها.

- 41- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، وصف المتكلمون طرائق مختلفة لتقييم تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، بما في ذلك إجراء دراسات استقصائية لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة واستعراضات تيسرها المنظمات الدولية. وسلمت متكلمة بالتحديات الكامنة في إعداد استراتيجيات مكافحة الفساد، التي يمكن قياس أثرها بدقة.
- 42- وسلم العديد من المتكلمين بإمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتيسير تقييم سياسات وتشريعات مكافحة الفساد استناداً إلى البيانات. وأشار أحد المتكلمين إلى استخدام الذكاء الاصطناعي لإجراء تقييمات دورية تهدف إلى كشف مخاطر الفساد المحتملة في التشريعات، مثل منح سلطة تقديرية مفرطة لبعض الموظفين العموميين، وعدم وجود أطر زمنية محددة بوضوح، والمعايير المرهقة.
- 43- وسلط أحد المتكلمين الضوء على تجربة بلده في إجراء تقييمات لفعالية تدابير مكافحة الفساد؛ إذ تجرى هذه التقييمات من خلال عملية منهجية تشمل الإشراف والتفتيش والمشاورات الواسعة النطاق مع الأطراف المعنية ومراجعة البحوث. وتستخدم التقييمات بعدئذٍ لوضع توصيات تسفر عن تنقيحات وتحسينات للتشريعات والسياسات ذات الصلة.

## باء - توصيات أخرى

- 44- قدم الرئيس عرضاً تمهيدياً للمناقشة في إطار البند 2 (ب) من جدول الأعمال، المعنون "توصيات أخرى".
- 45- وقدم ممثل للأمانة تحديثاً شفوياً بشأن تنفيذ قراري المؤتمر 3/9 و6/9، مع التركيز على منع الفساد. كما قدم لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في الفترة من آذار/مارس 2022 إلى أيار/مايو 2023. وأبلغ الممثل الفريق العامل بأن تقريراً خطياً عن تنفيذ دينك القرارين، يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى أيلول/سبتمبر 2023، سيقدم إلى المؤتمر في دورته العاشرة.
- 46- وأضاف الممثل أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قد نفذ، خلال الفترة من آذار/مارس 2022 إلى أيار/مايو 2023، أنشطة متعددة للمساعدة التقنية على الصعيد العالمي والأقليمي والإقليمي والوطني، وأنه واصل العمل كمرصد دولي يعزز تنفيذ الاتفاقية من خلال تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف في إنشاء قدراتها ومؤسساتها وأطرها القانونية والسياساتية لمنع الفساد ومكافحته أو تقويتها. وذكر أن المكتب قدم المساعدة، على وجه الخصوص، في مجال تعزيز الإبلاغ عن الفساد وحماية الأشخاص المبلغين، وتعزيز نزاهة عمليات الاشتراء العمومي والإدارة السليمة للأموال العمومية، وفي مجال تعزيز التعاون بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، وتعزيز نزاهة الجهاز القضائي والنيابة العامة، ومنع الفساد في القطاع الخاص، وتعزيز التعليم وإشراك الشباب وتشجيع أفراد المجتمع على المشاركة. ولاحظ الممثل أن تقديم المساعدة التقنية ظل مرناً ومستجيباً للتحديات والاحتياجات الناشئة للدول الأطراف، وأولى اهتماماً خاصاً لعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات ناشئة مثل حماية الرياضة من الفساد والجريمة الاقتصادية، والتصدي للفساد الذي يبسر الجرائم التي تضر بالبيئة، وتقييم البعد الجنساني للفساد، ومنع الفساد ومكافحته في قطاع الصحة وفي أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، وإدماج تدابير مكافحة الفساد في صلب جهود حفظ السلام وبناء السلام.
- 47- وقال إن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قد استحدث أيضاً عدداً من المنتجات والموارد المعرفية، المتاحة على موقعه الشبكي، ووسع نطاق فهرسه لأدوات وبرامج التعلم الإلكتروني.
- 48- وبيّن أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قد عزز المساعدة التقنية المقدمة، من خلال توسيع نهجه القائم على المنصات الإقليمية وشبكة المراكز الإقليمية لمكافحة الفساد. فقد أنشأ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منصتين إقليميتين إضافيتين لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفي أمريكا الوسطى،

ليصل عددها الإجمالي إلى سبع منصات، ومن المتوقع إنشاء منصتين إقليميتين إضافيتين لمنطقة البحر الكاريبي وآسيا الوسطى في عام 2023. ولاحقاً لإنشائه أول مركز لمكافحة الفساد في المكسيك لخدمة أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية في أيلول/سبتمبر 2022، يعكف حالياً على إنشاء مراكز إضافية في كينيا لتنسيق وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف في أفريقيا، وفي كولومبيا لخدمة بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية.

49- ونظمت حلقة نقاش أثناء اجتماعات مشتركة مع فريق استعراض التنفيذ بشأن المادة 12 من الاتفاقية والقرارات 11 و13 و19 من الإعلان السياسي وفصوله المتعلقة بالمساعدة التقنية وتبادل المعلومات<sup>(3)</sup>. ويمكن الاطلاع على تقرير مفصل عن حلقة النقاش تلك في التقرير المتعلق بالاجتماع الرابع عشر لفريق استعراض التنفيذ.

## رابعاً - الأولويات في المستقبل

50- قدّم الرئيس عرضاً تمهيدياً للمناقشة في إطار البند 4 من جدول الأعمال المعنون "الأولويات في المستقبل"، ووجه انتباه المشاركين إلى تنفيذ الولايات المسندة إلى الفريق العامل وأوليياته في المستقبل.

51- وأشار ممثل للأمانة إلى قرار المؤتمر 6/9 الذي أعاد فيه تأكيد ولاية الفريق العامل، ورحب بجهود الدول الأطراف والتزامها بمواصلة تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد.

52- وأشار الممثل إلى أن الفريق العامل ربما يود، لدى تحديد أولوياته في المستقبل، النظر فيما يلي: المواضيع التي ناقشها الفريق العامل في اجتماعه الرابع عشر؛ (ب) خطة العمل المتعددة السنوات المتعلقة بمتابعة الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بشأن مكافحة الفساد المعقودة في عام 2021، إضافة إلى المواضيع التي استبانها سابقاً المؤتمر والفريق العامل والتي ينبغي النظر فيها الآن بشكل متعمق؛ (ج) معلومات مستقاة من الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

53- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد أحد المتكلمين على أهمية مشاركة أفراد وجماعات من خارج القطاع العام في منع الفساد ومكافحته، وأوصى بأن يناقش الفريق العامل تنفيذ المادة 13 المتعلقة بمشاركة المجتمع، وخصوصاً الفقرة 1 (د) منها المتعلقة بحرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها. واقترح المتكلم أيضاً، كأولوية في المستقبل، التركيز على المادة 14 المتعلقة بتدابير منع غسل الأموال. وعلاوة على ذلك، لاحظ المتكلم أن المؤتمر اعتمد عدداً متزايداً من القرارات بشأن منع الفساد، مما يقلص من قدرة الفريق العامل على معالجة المواضيع الناشئة والمواضيع التي يعتبرها ذات أولوية. واقترح أن تكون هذه القرارات محدودة ومجمعة في المستقبل.

54- وشدد عدة متكلمين على أهمية مواصلة متابعة الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد.

55- واقترح أحد المتكلمين أن ينظر الفريق العامل في المادة 12، المتعلقة بالقطاع الخاص، بالاقتران بالفقرة 1 من المادة 9 المتعلقة بالاشتراء العمومي، وفي الكيفية التي ييسر بها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنع الفساد.

(3) قرار الجمعية العامة دا-1/32، مرفق.

- 56- واقتراح أحد المتكلمين أن يركز الفريق العامل على استخدام التدابير المدنية والإدارية لمكافحة الفساد. واقتراح المتكلم كذلك أن يركز الفريق العامل على تنفيذ الفقرة 5 من المادة 8 بشأن نظم الإفصاح عن المصالح والموجودات. وشدد المتكلم أيضا على أهمية الفقرة 1 (ج) من المادة 13 بشأن تعزيز التنقيف والتوعية والتدريب. وفي هذا الصدد، قدم المتكلم معلومات عن مسابقة سنوية للشباب تهدف إلى إنكفاء وعي الشباب بالخطر الذي يشكله الفساد.
- 57- واقتراح أحد المتكلمين، بالنظر إلى اقتراب موعد الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للاتفاقية، جمع معلومات عن التحديات والممارسات الجيدة في تنفيذ الاتفاقية، استنادا إلى ردود الدول الأطراف.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

- 58- أوصى الفريق العامل بمواصلة النظر في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد ومتابعته، وفقا لخطة العمل المتعددة السنوات للهيئات الفرعية للمؤتمر للفترة 2024-2026.
- 59- وأوصى الفريق العامل أيضا بأن يُنظر مستقبلا فيما يلي: الفقرة 5 من المادة 8 (مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين)؛ المادة 12 (القطاع الخاص)؛ الفقرة 1 (ج) و(د) من المادة 13 (مشاركة المجتمع)؛ المادة 14 (تدابير منع غسل الأموال).
- 60- وشجع الفريق العامل الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة فيما يتعلق بالتقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد؛ وعن الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون؛ وعن كيفية تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتحقيقا لهذه الغاية، طلب إلى الأمانة مواصلة جهودها الرامية إلى جمع هذه المعلومات ومنهجتها.

## سادسا - اعتماد التقرير

- 61- اعتمد الفريق العامل، في 16 حزيران/يونيه 2023، تقريره عن اجتماعه الرابع عشر (CAC/COSP/WG.4/2023/L.1/Add.1، CAC/COSP/WG.4/2023/L.1/Add.2، CAC/COSP/WG.4/2023/L.1/Add.3، CAC/COSP/WG.4/2023/L.1/Add.4، CAC/COSP/WG.4/2023/L.1/Add.5).
- بصيغته المعدلة شفويا.